المحور الثالث

05 التكامل من منظور نظريات العلاقات الدولية (I)

06 التكامل من منظور نظريات العلاقات الدولية (II)

توجهات دراسة التكامل والاندماج:

النظريات الوظيفية

على العكس من النظريات الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها وتدعو غلى التركيز علىالتكامل في الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية ومن ثم يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات : السياسات العليا وهي تلك الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع والسياسات الخارجية والسياسات الدنيا وهي الأقل حساسية وأكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية ...إلخ
ويعتبر ديفيد ميتراني من أهم منظري التكامل الوظيفيين وقد طور افكاره إبان الحرب العالمية الثانية متفائلاً بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتسعى إلى الكونية حيث عارض ميتراني التكامل الإقليمي لأنه يؤدي – حسب رأيه – إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات بين أقاليم كما عارض ميتراني المدرسة الدستورية مؤكداً على أن يكون التكامل تعبيراً عن مصالح الجماهير في الدول المختلفة و ليس فقط شكلاً تنظيمياً فوقياً إذ ان هذه المصالح الجماهيرية المنفعية هي الكفيلة بإقامة "مجتمع" دولي مسالم متماسك و ليس مجرد توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول .
ويرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سيساسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظاً مما يقلل من إمكانات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلاً من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.
وهكذا تعطي المدرسة الوظيفية دوراً هاماً لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها.
ويأمل الوظيفيون بأن النجاح المتزايد للدول المتكاملة في توسيع نطاق التكامل ومجالاته في

السياسات الدنيا سوف يدفع القيادات السياسية في هذه الدول إلى التكامل والتنسيق في مجلات السياسات العليا إلى أن يتم التكامل السياسي بين هذه الدول وليس فقط التكامل الاقتصادي.
ثالثاً النظرية الوظيفية الجديدة
عارض الوظيفيون الجدد منطلقات كل من الدستوريين والوظيفين إلى التكامل وبدلاً من أن يركزوا على القرار الحكومي أو المصالح الجماهيرية الاقتصادية كمدخل للتكامل على اعتبار أن الإرادة السياسية ليست معزولة عن الاقتصاد .
وفي حين عارض ميتراني التكامل الإقليمي ودعا إلى تكامل على المستوى العالمي يؤكد أرنست هاس وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد وهو ما تفتقر إليه غالباً المنظمات العالمية التي يتمثل فيها مدى واسع من القيم الثقافية المختلفة
وينظر الوظيفيون الجدد و منهم هاس إلى التكامل لا باعتباره حالة يتم فيها تحقيق الوحدة السياسية (كما يرى الدستوريون) أو قيم ومصالح (كما يرى الوظيفيون والاتصاليون كما سيتضح لاحقاً) ولكن يركزون أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب والمصالح ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجهاً وطنياً خالصاً فالتكامل لدى هاس هو " العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة"
وعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية ودوافع من الإيثار لدى قسم من النخبة المعنية ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات فوق القومية باعتبارها أفضل الطرق لإسباغ مصالحهم العملية ولذا يركز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجمعي والطريقة التي يغير بها النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم وفقاً لتحولات عملية صنع القرار من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي .
فالمسألة لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال وظيفي نجح فيه التكامل إلى مجال آخر وهكذا فحسب ولكن يتوقف نجاح العملية التكاملية على مدى الاتفاق بين الجماعات المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية وفي نفس الوقت تمايز المهام المتضمنة من الناحية الاقتصادية مما يضع حداً للمخاوف السياسية التي قد تعرقل التكامل .

المؤسسية الجديدة : مؤسسية الخيار العقلاني

التوجه المؤسسي في دراسة التكامل والاندماج ينطلق من الفرضيات الأساسية للمؤسسية الجديدة، والتي ترى أن المؤسسات متغيرات مستقلة، فالمؤسسات بمجرد نشوئها وترسخها تكتسب استقلالية وخيارات خاصة بها، فالدول حين تنخرط في عملية التكامل تُنْشئ

مؤسسات هي عبارة عن قواعد للسلوك والنشاط تساهم في ترسيخ التكامل وتخلق واقعًا جديدًا ومصالح جديدة خاصة بهذه المؤسسات والأطراف التي ترتبط بها، فالمؤسسات تكتسب مع الوقت وظائف وهوية مستقلة عن الدول التي أنشأتها، ويستدل أنصار المؤسسية باستمرار مؤسسة حلف شمال الأطلسي وتطويره لوظائف جديدة رغم انتهاء الحرب الباردة، وتطور مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتوسعها نحو وظائف ومهام جديدة.

التوجه الفيدرالي :

يرى التوجه الفيدرالي أن عملية التكامل والاندماج تتم في إطار نظام قانوني، يحدد الصلاحيات والوظائف الجديدة، فانتشار التكامل والاندماج بين الدول يعود إلى تأسيس شبكة من المنظمات الجهودية والإقليمية لها صلاحيات حكم متفاوتة الدرجة، وفي بعض تجارب التكامل تنتهي عملياتها بمستويات من التوحيد الفيدرالي أو الكونفيدرالي، حيث تتشكل بنية حكومية مركزية جديدة فوق قومية، ولتشكيل الكيانات الفيدرالية لا يتم ذلك إلا عبر تصميم دستور يساعد في تشكيل نظام قانوني مشترك يدفع بعملية التكامل من خلال التشريعات والصلاحيات إلى مختلف القطاعات والاقتصادية والثقافية.

الاقتراب ما بين الحكومي:

يرى الاقتراب ما بين الحكومي، وهو الصيغة الواقعية لتفسير عملية التكامل، أن الحكومات لها دور مركزي في عملية التكامل، وهذا الاقتراب يدحض المنظور الوظيفي في العديد من النقاط، فهو يرى أن الحكومات حين تنخرط في عمليات التكامل والاندماج لا تفقد صلاحياتها ولا تتنازل عن سلطاتها لصالح سلطة فوق قومية، كما تدحض مفهوم الانتشار وتراه غير حقيقي، فالمنظمات غير القومية هي عبارة عن تجمع للحكومات حسب هذا التوجه، حيث تدخل حكومات الدول كأعضاء في هذه الهيئات، وتتحول هذه الهيئات إلى منتدى للتفاوض والمساومة بين الأطراف، فحسب الواقعيين إن دخول الدول في عملية التكامل يتم بصفة طوعية ويشاركون في قررات المنظمة بكل سيادة وبإمكانهم الانسحاب منها بخلاف الفيدرالية، والتي هي سلطة مركزية ذات سيادة تشارك وتتوزع الصلاحيات بينها وبين الوحدات الفيدرالية، أما بالنسبة للواقعيين الجدد مثل (**ستانلي هوفمان** (**Stanely Hoffman** فيرى أن التكامل على غرار الاتحاد الأوروبي لم يشكل وحدة سيادية جديدة تفوق سيادة الدول المنضمة إليه؛ فالدول القومية والمصلحة القومية لازالت هي العامل المفتاحي في تفاعل وتنشيط عملية التكامل.